



الدكتور عبد العزيز بن محمد الفضيلى
للمحاماة والاستشارات القانونية
Lawyers & Legal Consultants

مقالة

العقود متعددة اللغات

إن احتياجات التجارة الدولية وانتشار المستثمرين في العالم بحثاً عن فرص استثمار أفضل وربحية أعلى أدت إلى خلق الحاجة لوجود عقود تكتب بأكثر من لغة، فتعدد اللغات غالباً ما يعكس تعدد المتعاقدين. في المقابل هناك جهود كبيرة تقوم بها غرفة التجارة الدولية في نشراتها المتعددة التي لا تتوانى عن تحديثها والتي فسرت وشرحت العديد من المصطلحات التجارية المستخدمة في التجارة الدولية (International Commercial Terms) والتي عرفت بمسمى الانكوتيرمز (Incoterms) والتي حاولت فيها الغرفة أن توحد تفسير هذه المصطلحات لتوحيد التعامل وتقريب التفاوت والاختلافات في التفسير بين المتعاقدين. هذه الجهود جاءت متواصلة في نشرات متتالية تستلزم المعرفة بها وأخذها في الحسبان في حال الحاجة لمثل هذه العقود.

لذا فإن أول شيء يجب على تجار أو محامين سعوديين أخذه في الاعتبار عند الدخول في مفاوضات تجارية مع أطراف أجنبية هو تحديد ما إذا كان ينبغي أن يكون العقد النهائي باللغة العربية أم بلغة أجنبية أو كليهما (Bilingual)، ولكن إذا تحتمت كتابة العقد بأكثر من لغة؛ فماهي اللغة المعتمدة؟ أو ماهي اللغة التي سوف تسود وتعتمد في التفسير في حالة وجود تعارض؟ في المقابل هناك تساؤل يدور حول مدى ضرورة وجود لغة أجنبية في العقد مع إمكانية صياغته باللغة العربية فقط؟

قد تكون صياغة العقد باللغة الإنجليزية أمراً مغرباً أو جاذباً للطرف الآخر (الأجنبي) للتعاقد ولكن هذا ليس صحيحاً دائماً، فهناك اعتبارات استراتيجية معقدة تؤثر على اختيار اللغة أهمها الوضوح والتمكن من معرفة معاني ودلالات الألفاظ التي تعكس مصالح الأطراف. للأسف، في كثير من الحالات يجنح المحامين إلى توقيع العقود باللغة الإنجليزية مع قليل من التفكير في عواقب ذلك وما يمكن أن تؤول إليه الأمور. فمن ناحية لا يمكن إغفال حسن النية في تنفيذ العقود والأمل في تنفيذ الأطراف لكامل التزاماتهم، ولكن ماذا لو نشأ إخلال أو اختلاف حول معايير تنفيذ العقد؟ كيف سيكون موقف العميل؟ كيف سيتم التفسير؟ وما موقف القضاء من تعدد التفسيرات والترجمات؟

إن المستثمرين الأجانب في المملكة "من غير العرب" أغلبهم يتحدثون اللغة الإنجليزية، في مثل هذه العقود يذهب العديد من المحامين إلى اختيار اللغة الإنجليزية كلغة للعقد دون الأخذ في الاعتبار خلفية ولغة الطرف الآخر الأم! وهذا في كثير من الأحيان يسبب وجود عدة تفسيرات للنص الواحد مما قد يتسبب في خلاف في التطبيق. في المقابل لا يمكن إنكار أن مثل هذه الاختلافات قد تحدث حتى في حال كان المتعاقد الآخر يتحدث اللغة الإنجليزية كلغة أم.

إننا ابتداءً لا نستطيع أن ننكر انتشار اللغة الإنجليزية كلغة متداولة وسائدة في مجال التجارة الدولية ولكن للأسف بعض المحامين يعتقدون أن كتابة العقد باللغة الإنجليزية يظهره بمظهر المحامي المطلع والتمكن، وللأسف قد يستبعد في الوقت نفسه حقيقة أن الطرف الآخر لا يتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة، ودون اعتبار لمكان التنفيذ. إن مثل هذه الممارسات كثيراً ما تقوض المفاوضات التجارية متعددة الثقافات أو تتسبب في نشوب النزاعات حيث أن العقد لا بد أن يكون مفهوماً لدى الطرفين بالكامل وأن يعي كل طرف معنى كل كلمة

كتبت فيه، لذا فإن كتابة العقد باللغة الإنجليزية لا يتم أحياناً إلا بعد مداوات وتعديلات كثيرة كان يمكن الاستغناء عنها وذلك لعدم تمكن أحد أو كلا الطرفين منها .

من ناحية أخرى إن تجاهل اللغة العربية في كتابة العقود التي يتم تنفيذها في المملكة أدى إلى خلق العديد من النزاعات وهذا لا يعني أن الكتابة باللغة العربية مستلغى أي احتمال لحدوث منازعات ولكن وضوح الالتزامات ومعرفة مدى توافقها مع الأنظمة في المملكة تستوجب وجود نص عربي يركن إليه المحامي والقاضي في المحكمة. في المقابل يسعى المستثمر الأجنبي دائماً إلى محاولة فهم النصوص والأنظمة ولكن في الأغلب الأعم لا يجيد اللغة العربية لذا يطلب في الغالب أن يكون العقد باللغة الإنجليزية، فمع هذا التجاذب بالإمكان أن يكتب العقد باللغة العربية والإنجليزية مع اعتماد اللغة العربية لتكون أساس العقد ومنها يؤخذ التفسير في حال الغموض أو التعارض كون العقد ينفذ في المملكة. وهذا الإجراء بجانب أنه يقلل مصاريف التقاضي للأطراف حيث لا حاجة للترجمة في حال وجود نزاع ولا حاجة إلى اللجوء لخبير في اللغة للتفسير حيث أن القضاة بإمكانهم فهم النص العربي والحكم على أساسه، مما يختصر العديد من الإجراءات ويحفظ وقت المحكمة والأطراف. فالكتابة باللغتين على أن تكون العربية منها وتحديدها كلغة معتمدة للعقد يساعد على تقليل المصاريف واختصار الإجراءات وقصر أمد التقاضي. ولكن كيف يتم تحديد اللغة المعتمدة في العقد؟

تجدر الإشارة إلى أن هناك طرق عدة لكتابة الشرط الذي يحدد اللغة المعتبرة في العقد؛ وأحد الصور على سبيل المثال يأتي كالتالي:

(تمت كتابة كامل نص هذا العقد وجميع الملحقات به باللغتين العربية والإنجليزية وكلاهما يعتبر نصاً أصلياً للعقد ولكن في حال النزاع أو التعارض يعتبر النص باللغة العربية هو المعتبر في التفسير والملزم لأطراف هذا العقد.

The whole texts of this agreement, including those in the Annexes, have been prepared in both [Arabic and English]. Both versions being deemed authentic, but in the event of conflict or any inconsistency, the [Arabic] version shall prevail in translation and be binding upon the parties)

إن وجود مثل هذا الشرط يسهل عملية التفسير للقاضي السعودي ويساعد كثيراً في فهم نوايا أطراف النزاع، ويقلل من احتمالية تفاقم النزاعات. وذلك لأن الترجمة من لغة إلى أخرى قد تسبب فقدان الدقة اللغوية وقد تخلق الغموض والنزاعات، ففي كثير من الحالات يحاول بعض المحامين توفير التكاليف على العميل باستخدام مترجمين غير متخصصين في الترجمة القانونية لترجمة العقود التجارية. ونتيجة لذلك كانت هناك حالات تم فيها قلب المعاني وتغييرها مما أثر على فهم القاضي للنص حيث إن بعض النصوص قد تعني حالة أو وضع قانوني معين ولكن الترجمة النصية أو ترجمة الغير مختص (فقط لوجود ترخيص ترجمة معتمد) تؤدي إلى خلق لبس مكلف للطرفين حيث أن جهد المحامي في صياغة النص الأصلي قد تذهب سدى في حال ترجمتها إلى لغة ثانية مما قد يؤدي إلى إساءة فهمها أو ربطها خطأً مع غيرها من النصوص. إن المترجم غير المتخصص

بالترجمة القانونية قد لا يفهم تماماً السلع أو الخدمات التي يجري وصفها، أو شروط العرف والاستعمال في المنتجات المستخدمة، أو أهمية أن تكون دقيقاً في وصف منتج أو إجراء معين.

الطريقة الوحيدة لضمان ترجمة دقيقة تكون بالاطلاع على العقد قبل وبعد الترجمة والتأكد من كل نقطة وبند لفهم النصوص منفردة ثم فهمها كبناء متكامل مع الاطلاع إن أمكن على أي مخاطبات أو تفاهات مسبقاً بين أطراف العقد وهذا يعتبر الوضع المثالي لمعرفة هل كان هناك تباين أو اختلاف، ولكن حين تجري الترجمة من غير مختص فهذا يؤدي إلى عواقب وخيمة. فيجب على المحامي شرح أبعاد الكلمات والألفاظ لموكله قبل أن يقدم على التعاقد، ولكن إذا كان المحامي يفتقر إلى القدرات المطلوبة للكتابة أو لقراءة العقود بلغات أخرى فإن لذلك تأثير سلبي على مصالح موكله.

أهم إشكالات التنفيذ في العقود متعددة اللغات (Enforceability):

ينبغي على المحامي وهو يشارك أو ينوي صياغة عقد باللغة الإنجليزية أو بأي لغة أخرى غير العربية أن يأخذ في الحسبان مكان تنفيذ العقد أو الاختصاص القضائي المحدد في العقد لكي تتم كتابة العقد بما يتوافق مع البيئة القانونية في تلك المنطقة المكانية، وذلك لأن معرفة مكان أطراف العقد من شأنه أن يساهم في تغيير أسلوب الصياغة مما يساهم في تقليل احتمالات النزاع أو تحصيل الحقوق حال التنازع حيث يلتزم المحامي في صياغته للعقد أن يأخذ كافة احتمالات التنفيذ. لذا إذا كان التقاضي في محكمة أجنبية لغتها الرسمية غير الإنجليزية فإن القاضي لن يأخذ بالنص الإنجليزي حتى ولو كان يجيد اللغة الإنجليزية بل سيطلب الترجمة إلى اللغة الرسمية للبلد وذلك حسب قواعد القانون والنظام الداخلي للمحكمة. وسيكون من السيء للمتعاقد السعودي أن تكون الصياغة معدة فقط من قبل الطرف الأجنبي.

في المقابل يتوجب على المحامي أن يمحس خيارات فض التنازع في العقد ومعرفة ما إذا كان هناك نص يحيل إلى التحكيم أو غيره من الوسائل السلمية، حيث تجب التفرقة في حال كون النزاع سيتم حله عن طريق التحكيم أم عن طريق محاكم دولة أجنبية؛ ففي التحكيم يمكن اختيار محكمين متمكنين في لغات العقد، فحين يكتب العقد باللغة العربية والإنجليزية يمكن للمحكمين الذين يتحدثون عدة لغات في الغالب أن يفهموا مقصد الأطراف ولكن حين يكون الاختصاص منعقداً لمحاكم دولة أجنبية فإن الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى لغة ذلك البلد يعني مضاعفة ضرورة كتابة العقد بشكل دقيق واحترافي. هذا لا يعني الإهمال في حال كان العقد سيطبق في دولة تتحدث الإنجليزية كلغة أم، فدقة العبارات أمر في غاية الأهمية لكيلا يقع المتعاقد السعودي في مشاكل الصياغة أو سوء الترجمة ولكي يعلم بوضوح مدلولات جميع كلمات ومصطلحات العقد.

هنا يبرز دور المحامي الحقيقي حيث إن العميل ليس ملزماً بإجادة أي لغة أخرى غير العربية، فالعميل قد لا يستطيع قراءة العقد المكتوب باللغة الصينية، في المقابل الترجمة المباشرة قد تكون سريعة ورخيصة، ولكن بالتأكيد لا تأخذ في الحسبان الترجمة الدقيقة التي تعكس الأسس القانونية التي يقوم عليها العقد مما ينعكس سلباً على موقف العميل في حال حدوث أي نزاع. والحل في مثل هذه الحالات بسيط ويتلخص في توفير ترجمة لأهم أساسيات العقود التي سيتم استخدامها. فمثل هذه الترجمات المصاغة بشكل دقيق سوف توفر الوقت

والجهد والمال وتضمن فهم العميل لنصوص العقد بجانب ضرورة وجود قائمة بتفسير مصطلحات العقد والمعاني التي وردت في العقد في بداية كل عقد أو كملحق له. عليه فإن الاحترافية والدقة في الترجمة ستساعد العميل في اتخاذ القرار بالمضي في العقد من عدمه.

في المقابل الحرص على كتابة العقد باللغتين العربية واللغة الأجنبية أياً كانت مع تضمين العقد نصاً يقرر ان اللغة العربية هي المعتبرة في التفسير حال النزاع "ما أمكن"، يجنب المتعاقدين طول الإجراءات ويكون مصدر أمان للعميل سواء كان سعودي أو أجنبي وذلك لعلمه بالمعاني من خلال المحامي الخاص به وأنها هي المعتبرة أمام المحاكم السعودية حال النزاع. ولكن إن كان من الصعب تحقيق ذلك فيجب عدم التخلي عن اللغة العربية ليس دفاعاً عنها كلفة فقط بل أيضاً لأن ادراجها في المفاوضات وكتابتها حتى ولو كانت اللغة الإنجليزية هي التي تطبق أثناء النزاع أمر في غاية الأهمية للمتعاقد السعودي حيث ستكون ضرورية في فهم قصد الطرفين حال النزاع وذلك أن نصوص اللغة العربية التي لم يتم اختيارها كلفة أساسية للعقد حال النزاع يمكن ان توضح مقصد التعاقد والدافع من ورائه. وهذا يجيب على التساؤل حول مدى أهمية مثل هذا الإجراء (وجود النص باللغة العربية).

في الحقيقة إن القوانين والمبادئ المطبقة على العقود في معظم الدول تتبع مبادئ مألوفة ومتقاربة مع بعض الاختلاف في الأعراف والإجراءات التي تشكل تطبيقاً لتلك المبادئ. فكل دولة لديها مبادئها القضائية وقواعد مختلفة التي تتعلق بالأدلة وما يعتبر مقبول منها، ولكن لا يستطيع أحد الإنكار بأن هناك العديد من التماثل في بعض المبادئ فنرى كثير من القوانين تقرر استخدام البيئة الشفوية على سبيل المثال. لذا جاءت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع كمحاولة لتخطي مثل تلك الاختلافات حيث أعطت المحاكم الوطنية الحرية في التنفيذ لتلك العقود مع النص على الأخذ في الاعتبار "جميع الظروف ذات الصلة (all relevant circumstances)" وجود لغة أخرى بجانب اللغة الأصلية للعقد. وهذا يبرز أهمية وجود اللغة العربية في صياغة تلك العقود الدولية التي ينبري فيها كل طرف لتقديم تفسيراته الخاصة للعقد بأي وسيلة "مع اعتبار روح التعاقد الأصلي" وتعدد اللغات أمر قد يكون مكلفاً مادياً في بعض الأحيان ولكنه مهم في كثير منها لبيان وتفسير بنود العقد.

لذا يجب الأخذ في الاعتبار مقدار الوقت الذي عادة ما يستغرق لصياغة وإبرام العقود التجارية باللغة الإنجليزية وإلى أي مدى يمكن أن يتفاوض الطرفين حول إدراج أو استبعاد كلمة أو عبارة واحدة، وفي حال استخدام لغتين بالتراضي وتوقيع الطرفين على العقد ستكون تلك اللغات أساس الاتفاق، حيث يجب أن يكون العميل على بينة بجميع الآثار المترتبة على التوقيع بلغتين مختلفتين؛ فالجهل باللغة الأجنبية لا يمكن أن يكون ذريعة أو سبباً في عدم تدقيق ومراجعة كلا النسختين، مما يستوجب التخصص في الترجمة والدقة في انتقاء العبارات سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

نماذج من العقود المشتركة متعددة اللغات السائدة في السوق السعودي:

هناك العديد من تلك العقود التجارية التي دائماً ما تكتب باللغتين العربية ولغة أخرى ولكن الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي من خلال خبرات المكتب هي:

- اتفاقيات الشراكة في المشاريع أو الشركات.
- التمثيل التجاري داخل المملكة.
- اتفاقيات التصنيع والتوزيع، وتمثيل الشركات المصنعة باستخدام تقنيات تلك الشركات لتصنيع الأجزاء المكونة للمنتج.
- عقود البيع أو الشراء.
- عقود الموزعين والوكلاء (وكالات تجارية – عقود الفرنشايز وغيرها).
- عقود الخدمات عن بعد مثل عقود الدعم الإلكتروني والتقنية الإلكترونية للمواقع وتطبيقات الهاتف.
- العقود التي تبرمها الشركات المختلطة مع الغير سواء داخلياً أو خارجياً وذلك لوجود شركاء أجنبى يرغبون في معرفة تفاصيل أي تعاقد.

هذه هي أهم العقود التي يتم إبرامها مع الانفتاح والتوجه لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وجذب المستثمرين الأجنبى، وهذا لا يلغى وجود عقود خدمات أو استشارات أو غيرها، إلا أن تلك النماذج المذكورة أصبحت هي الأكثر انتشاراً.

آليات التعامل مع العقود متعددة اللغات أمام القضاء:

ماذا يمكن أن يفعل المحامى السعودى فى عقد متعدد اللغات معروض أمام المحاكم السعودية؟ ابتداءً يجب ترجمة جميع الوثائق إلى اللغة العربية وذلك تطبيقاً لما نصت عليه اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية (الباب الأول - أحكام عامة - المادة الأولى الفقرة الثانية وايضاً الفقرة الخامسة من المادة التاسعة والعشرون) حيث نصت هذه الفقرات على ضرورة ترجمة جميع الوثائق المكتوبة بلغة أجنبية إلى اللغة العربية. وفى كثير من الحالات، يقدم الأطراف ترجمات خاصة قد تختلف فى المعانى وهو ما يستلزم من المحامى تدقيق الترجمة التى سيقوم بتقديمها للمحكمة وذلك قبل أن يقدمها بوقت كافى ليتمكن من تصحيح أى أخطاء أو إزالة أى زيادات فى الترجمة. من جهة أخرى يجب على المحامى تدقيق الترجمة المقدمة من الخصم لتلافي أى قصور أو أخطاء فى الترجمة قد تكون المفصل الحقيقى فى القضية مما يهدد مصالح عميله حيث يلتزم بقراءتها وتدقيقها وتنبيه المحكمة حول أى أخطاء أو زيادات. هذه الإجراءات لضمان وجود المعنى الحقيقى لإرادة الطرفين فى أى مستند يتم تقديمه .

لقد اعتمدت بعض الدول قواعد متخصصة فيما يتعلق بقبول الترجمة أو الطعن فيها؛ فعلى سبيل المثال ولاية تكساس الأمريكية أفردت فى قانون قواعد الإثبات نصوصاً خاصة بشأن الاعتراف أو الاعتراض على الترجمة من لغة أجنبية للغة الإنجليزية باعتبار الترجمات أدلة وثائقية على أن يتم ذلك فى مدد لا تتجاوز 15 يوم قبل

الجلسة. للأسف مثل هذه النصوص لا توجد في نظام المرافعات الشرعية السعودي ولا في اللوائح التنفيذية له؛ لذا فإن الاعتراض على الترجمة يخضع للمبادئ العامة في دحض الأدلة أو المستندات التي يقدمها الخصم وليست مرتبطة بمواعيد أو توقيتات محددة بشكل خاص، فيتم ذكر العيوب في الترجمات في الجلسات ومذكرات الرد كأي دفوع أخرى. وكما هو معلوم أن الترجمات التي تقبل لدى المحاكم السعودية تكون صادرة من مكاتب ترجمة معتمدة يفترض فيها التأهيل والكفاءة، ولكن للأسف هناك حالات كانت الترجمات فيها سطحية وغير دقيقة أثرت سلباً على إجراءات التقاضي وإطالة أمد المرافعات وكانت مكلفة لأطراف التقاضي ومهددة لوقت المحكمة. فوجود مدد للطعن في الترجمات قد يساهم في اختصار وقت المحكمة والأطراف فلا يضطر القاضي إلى أن يطلب ترجمة الطرف المعترض ثم يرسل الترجمات بعد ذلك إلى مترجم خبير ليرى التطابق وتحديد أهمها أدق. فتبني مثل هذه المدد يعد اختصاراً للوقت لتكون الجلسات مقتصرة على الترافع في موضوع النزاع فقط.

الخلاصة والنصائح العملية:

عند التفاوض ابتداء مع الأطراف المتحدثين بلغة أجنبية سواء كانت لغتهم الأم هي اللغة الإنجليزية أم غيرها، يجب على المحامي مراعاة العديد من النقاط؛ أهمها هو: هل من مصلحة العميل أن يكتب العقد بلغتين مختلفتين؟ وهل سيساعد هذا على فهم وتنفيذ العقد بسلاسة مما يخدم مصالح الطرفين بشكل عام والعميل بشكل خاص؟ لذا يجب النظر في النقاط الآتية:

1. يجب تحديد النظام القانوني الذي يعتبر الأفضل لهذه الصفقة وذلك حسب مكان تنفيذه أو حسب اختيار الأطراف للقانون واجب التطبيق على العقد. فإذا لم يكن القانون السعودي هو الأنسب لأي سبب فإنه يجب الإشارة إلى القانون الأصح للعميل وشرح تلك الأسباب، فعلى سبيل المثال كون مكان التنفيذ خارج المملكة أو تواجد أصول الطرف الآخر خارج المملكة، فاللغة العربية ليست اللغة التي يمكن تحديدها كلغة رسمية للعقد، هنا يجب على المحامي تحديد اللغة الأجنبية كلغة أصيلة للعقد لضمان حسن فهم القاضي في ذلك النظام أو تلك الدولة مع إبقاء اللغة العربية كنسخة موقعة ومعتبرة لغايات معرفة مقاصد الأطراف بشكل عام.
2. عند التعامل مع عقد متعدد اللغات (إما لأن العقد مرتبط بعقود أخرى كتبت بلغة غير العربية أو كان مكتوباً بلغة أخرى بجانب العربية)، فمن الأفضل التعامل مع محامي يجيد اللغتين، فإنه من المناسب في كثير من الأحيان توكيل محامي محلي من دولة الطرف الآخر للمساهمة في مراجعة وتدقيق العقد بلغته الأم لضمان الوضوح والقدرة على التنفيذ.

3. إذا لم يتمكن المحامي السعودي من إيجاد محامي متخصص يترجم العقد بلغة الطرف الآخر، فإنه يجب عليه توضيح ذلك للعميل مع الإشارة إلى نوع الإشكالات التي يمكن أن تحدثها الترجمات غير الدقيقة. لذا يمكن البدء بترجمة كل فقرة على حدة حتى يتم الانتهاء من العقد ثم بعد ذلك يقرأ كاملاً ويتم ربط المواد ببعضها. أيضاً يمكن تجنب المصطلحات التي تحمل معاني متعددة أو متناقضة أو صعبة الشرح أو تلك الكلمات التي يصعب إيجاد مرادف عربي دقيق يقابلها. وتكون الاجتماعات مع المحامي الأجنبي المُدقق للعقد حول بناء عقد متماسك استناداً إلى ضرورة التأكد من معرفته للقصد من العقد ومعرفة نوايا الأطراف وأهدافهم من التعاقد وليس اعتماداً على اختياره كمبرمج متمكن فقط.
4. في حال كانت اللغة غير الإنجليزية فيمكن العمل على الحصول على شهادة من مكتب محامي مرخص في تلك الدولة يوثق ويشهد بأن العقد المكتوب بلغته متطابق في المعنى مع نسخة اللغة الإنجليزية، وأنها كاملة ودقيقة كضمانة حول دقة معاني نصوص العقد حفظاً لحقوق الأطراف وبالأخص المتعاقد السعودي.
5. التأكد من أن كل طرف من أطراف العقد قد وقع نسخ العقد وقام بالتأشير على كل صفحة منه. وإذا كان هناك ملاحق فيجب أيضاً التأشير عليها في هامش كل نسخة من نسخ العقد (إذا كان متعدد النسخ).
6. ينبغي للأطراف ومحاميهم النظر في الوقت والموارد (بما في ذلك الرسوم القانونية) وتكاليف صياغة أو تدقيق العقود. كما يجب تحديد مسؤوليات الترجمة والتدقيق بشكل محكم ودقيق حيث إن أطراف العقد في كثير من الأحيان يتنازعون حول معنى كلمة واحدة في العقد، وهو ما يستوجب التأكد من الترجمات.
- مثل هذه الإجراءات تستلزم إيجاد محامين يتم الاستثمار فيهم من خلال إجادتهم لتلك اللغات لكي يتمكنوا من قراءة النص الأجنبي بعين ناقدة وتقديم الرأي القانوني الذي يخدم العميل.



الدكتور عبد العزيز بن محمد الفاضلي

للمحاماة والاستشارات القانونية
Lawyers & Legal Consultants

Multilingual contracts

Multilingual contracts

The needs of international trade and the spread of investors around the world in searching for better investment opportunities and higher profitability have created the need for contracts that are written in more than one language (bilingual contracts), as the multiplicity of languages often reflects the multiplicity of contractors. On the other hand, the International Chamber of Commerce has done great efforts through its numerous publications, which interpreted and explained many of the commercial terms used in international trade (International Commercial Terms). These terms are known as Incoterms, in which the Chamber tried to unify the interpretation of these terminologies to standardize dealing and approximate variances and differences in interpretation between contractors. These efforts have been continuous in successive publications that require knowledge of them and taking them into account in the need for such contracts.

Therefore, the first thing that Saudi merchants or lawyers must take into account when entering commercial negotiations with foreign parties is to determine whether the final contract should be in Arabic or a foreign language or both, but if the contract must be written in more than one language; What is the approved language? Or what language will prevail and be adopted in interpretation in the event of a conflict? On the other hand, there is a question revolving around the need for a foreign language in the contract with the possibility of just drafting it in Arabic?

Drafting contracts in English may be tempting or attractive to the other (foreign) party to contract, but this is not always true, as there are complex strategic considerations that affect the choice of language, the most important of which is clarity and being able to know the meanings and connotations of the words that reflect the interests of the parties. Unfortunately, in many cases, lawyers tend to sign contracts in English with little thought about the consequences of this and what they might lead to. On the one hand, good faith in the implementation of contracts and the hope that the parties will implement all of their obligations cannot be neglected, but what if a breach or disagreement arises about the standards of implementing the contract? How will the customer stand? How will the interpretation be given? What is the position of the judiciary on the multiplicity of interpretations and translations?

Most of the foreign investors in the Kingdom "non-Arabs" speak English, hence, in such contracts, many lawyers prefer to choose the English language as the language of the contract without taking into account the background and mother tongue of the other party! This often causes multiple interpretations of the same text, which may cause disagreement in the application. On the other hand, it cannot be denied that such differences may occur even if the other contractor speaks English as a mother tongue.

Basically, we cannot deny the prevalence of the English language as a spoken and prevalent language in the field of international trade, but unfortunately, some lawyers believe that writing the contract in English may make him as a knowledgeable, and regrettably, it may rule out at the

Multilingual contracts

same time the fact that the other party does not speak English fluently or without any consideration to the enforcement law. Such practices often undermine multicultural trade negotiations or cause conflicts, as the contract must be fully understood by the two parties and each party is aware of the meaning of every word written in it. Accordingly, in such cases writing a contract in English can be done after many deliberations and modifications. It can be dispensed by choosing the proper and effective language according to the circumstances of the contract.

It could be said that ignoring the Arabic language in writing contracts that are executed in the Kingdom has led to the creation of conflicts, and this does not mean that writing a contract in Arabic will eliminate any possibility of disputes, but the clarity of obligations and compatibility with the regulations in the Kingdom requires the presence of an Arabic text on which the lawyer and the judge can rely on.

On the other hand, the foreign investor always seeks to try to understand the laws and regulations, but for the most part, he is not fluent in the Arabic language, so he often requires to write the contract in the English language. With this tricky situation, it is possible to write the contract in Arabic and English with the adoption of the Arabic language as the basis of the contract and from which the interpretation is taken in the event of ambiguity or inconsistency. Such procedure besides it reduces litigation expenses for the parties, as there is no need for translation in the event of a dispute and there is no need to resort to an expert in language for interpretation, as judges can understand the Arabic text and judge on its basis. This help to make many procedures short and saves the time of both court and the parties. Hence writing bilingual contract with choosing the Arabic language to be the approved language helps reduce expenses, shorten procedures, and shorten the time of litigation. But how to approve a language over another in a bilingual contract?

There are several ways to write a clause that defines the approved language in the contract. For example, the text may be written as follows:

The whole texts of this agreement, including those in the Annexes, have been prepared in both [Arabic and English]. Both versions being deemed authentic, but in the event of conflict or any inconsistency, the [Arabic] version shall prevail in translation and be binding upon the parties.

Such a clause facilitates the process of interpretation for the Saudi judge and greatly helps in understanding the intentions of the parties to the conflict and reduces the possibility of exacerbating disputes. This is because the translation from one language to another may cause a loss of linguistic accuracy and may create ambiguity and disputes. In many cases, some lawyers try to save costs by using a translator who is not specialized in legal translation to translate commercial contracts just, as a cost reduction. As a result, there were cases in which the meanings were inverted and changed, which affected the judge's understanding of the text, as some texts may mean a

specific legal status, but textual translation or a translation from a non-specialist (only because he has a license) leads to creating costly confusion for both parties. That is because it may waste the lawyer's efforts in drafting the original text by translating the contract into a second language, which may lead to misunderstanding or mistakenly linking it with other texts. A translator not specialized in legal translation may not fully understand the goods or services being described and the conditions of use or the importance of being accurate in describing a product or procedure.



Multilingual contracts

The only way to ensure an accurate translation is by reviewing the contract before and after the translation to ensure the understanding of each point and clause individually, then understanding them as an integrated structure with access, if possible, to any correspondence or prior understandings between the parties to the contract. This, besides the professionalism in translation, is the ideal situation to know if there is a discrepancy or difference. Hence when the translation is done by a non-specialist, that will lead to dire consequences. The lawyer must explain the dimensions of words, terms and expressions to his client before signing the contract, but if the lawyer lacks the required capabilities to write or read contracts in other languages, this will negatively affect the interests of his client.

The most important implementation problems in multilingual contracts (Enforceability):

Any lawyer participates or intends to draft a contract in English or in any language other than Arabic must consider the enforcement place in order to be compatible with the legal environment of that jurisdiction. Because knowing the location would contribute to change the drafting method, which would contribute to reducing the possibilities of conflict or obtaining rights in the event of a dispute. Hence the lawyer is obligated in drafting the contract to take all possibilities of implementation.

In fact, if the litigation is in a foreign non-English court, the judge will not examine the English text directly even if he is fluent in the English language, but he will ask for a translation of that text to his official language according to the rule of law in his country. Therefore, it would be bad for the Saudi contractor if the wording were prepared only by a foreign party or in one foreign language.

On the other hand, the lawyer must examine the ADR options for resolving any future dispute, and he shall find out if there is a clause refers to arbitration or any other peaceful means, as the distinction must be made in the event of resolving the dispute through arbitration or through the courts of a foreign country. In arbitration, it is possible to choose arbitrators who are fluent in the contract languages. Thus, when the contract is written in Arabic and English, the arbitrators who speak several languages often can understand the intent of the parties, but when the dispute considered by a foreign judge the translation from English language into the language of that country means doubling the necessity of writing the contract accurately and professionally. This does not mean negligence in the event that the contract is to be applied in a country that speaks English, as the accuracy of the phrases is essential so that the Saudi contractor does not fall into

Multilingual contracts

problems of drafting or poor translation and to clearly know the meanings of all the words and terms of the contract.

Accordingly, the role of the lawyer emerges clearly as the client is not obligated to know any language other than his original language, so he may not be able to read a contract written in Chinese. In contrast, direct translation may be fast and cheap, but certainly does not take into account the accuracy that reflects the legal foundations that have been written in the contract, which will negatively affect the client's position in the event of any dispute. The solution in such cases is simple providing a translation of the most important basics and clauses in the contract that will be used. Such accurate formatted translations will save time, effort and money and ensure that the client understands the terms of the contract. In addition to the necessity of having a list explaining the terms and meanings that were mentioned in the contract at the beginning of each contract or as an appendix to it. Hence the professionalism of the translation will help the client to take the proper decision to enter the contract or not.

In return, being aware of the language of the contract 'in Arabic or in a foreign language', whatever it is, with the clarification of the official language of the contract, will help both parties to avoid any ambiguity and will be also a secure element for the client (Saudi or a foreign investor) where he will be aware of the real meanings of the contract's terms for enforcement or even in case of a dispute.

However, if it is difficult to achieve this, then the Arabic language should not be abandoned, not only as a defense on it but also because its inclusion in the contract, even if the English language is applied during the conflict, is a matter of great importance to the Saudi party, as it will be necessary for understanding the intent of the two parties in the event of a dispute. This is because the Arabic version of the contract that has not been chosen as the primary language of the contract in the event of a dispute can clarify the purpose and the motive of the contract. This answers the question about the importance of having an Arabic version of the contract.

In fact, the laws and principles applied to contracts in most countries follow familiar and convergent principles with some difference in customs and procedures in the application of those principles. However, with the differences in the judicial principles and rules, there are similarity and congruences in some of these principles. For example, many laws approve the use of oral evidence. Therefore, the United Nations Convention on Contracts for the International Sale of

Goods came as an attempt to overcome such differences, as it gave the national courts freedom in implementing those contracts with the provision to take into account “all relevant circumstances”, such as the presence of another language besides the original language of the contract. This highlights the importance of the presence of the Arabic language in the drafting of those international contracts in which each party presents his own interpretations of the contract “considering the spirit of the original contract”. In fact, the multilingualism could be financially costly, but it is important in several cases, where it clarifies and explains the terms of the contract for each party.



Multilingual contracts

Therefore, it must be taken into account the amount of time that usually takes to formulate and conclude commercial contracts in English and to what extent the two parties can negotiate over the inclusion or exclusion of one word or phrase, and in the event that two languages are used by mutual consent and the two parties sign the contract, those languages will be the basis of the agreement. Hence the client shall be aware of all the implications of signing a bilingual contract; where the ignorance of the foreign language cannot be an excuse or a reason to not to fully audit both copies, which requires specialization in translation and accuracy in selecting expressions, whether in Arabic or foreign languages.

Examples of multilingual joint contracts prevailing in the Saudi market:

There are several kinds of commercial contracts that are always written in both Arabic and another language, but the most common ones at the present time 'according to the experiences of our law firm' are:

- Partnership agreements and joint ventures JV.
- The commercial agent within the Kingdom.
- Manufacturing and distribution agreements.
- Contracts of sale and purchase.
- Distributors and agents' contracts (commercial agencies - franchise contracts, etc.).
- Remote service contracts such as electronic support and contracts on electronic technology (designing websites and phone applications).
- Contracts concluded by mixed companies, whether internally or externally, due to the presence of foreign partners who wish to know the details of any contract.

These are the most important contracts that are concluded with openness and a tendency to attract foreign capital and investors, and this does not eliminate the existence of service or consulting contracts or any other kind of contracts, but these aforementioned models have become the most widespread.

Multilingual contracts

Mechanisms for dealing with multilingual contracts before a court:

The question is that what can a Saudi lawyer do in a multilingual contract before the Saudi courts? Initially, all documents must be translated into Arabic, in implementation of what was stipulated in the executive regulations of the Law of Criminal Procedure (Chapter 1 - General Provisions - Article 1, Paragraph 2 and also Paragraph 5 of Article 29), as these paragraphs stipulated the necessity of translating all documents written in a foreign language into Arabic. In many cases, the parties provide special translations that may differ in meanings, which requires the attorney to check the translation that he will submit to the court before the court hearing in enough time to be able to correct any errors or omit any incorrect translation. On the other hand, the lawyer must check the translation provided by the opponent to avoid any deficiencies or errors in the translation that may change the case, which may threaten the interests of his client. In fact, the lawyer is obligated to read and audit any translation and alert the court about any errors or inaccurate translation. These steps are to ensure that any document submitted to the court shall have the correct meaning, which reflects the will of both parties.

As a matter of fact, some countries have adopted specialized rules regarding acceptance or appeal of a translation; For example, the State of Texas, USA, has provided in the Evidence Rules Act special provisions regarding recognition or objection to a translation from a foreign language into the English language, considering the translations as documentary evidence, provided that this is done within periods not exceeding 15 days before the hearing. Unfortunately, such texts do not exist in the Saudi law of pleading system nor in its executive regulations. SO the objection to the translation is subject to general principles in refuting the evidence or documents presented by the opponent and is not linked to specific dates or times in particular, as a result, defects on translations will be raised in the court hearings like any other defences. It is also known that the translations accepted by the Saudi courts are issued by certified translation offices that are supposed to be qualified and competent, but unfortunately, there are cases in which the translations were superficial and inaccurate, which negatively affected and prolonged the litigation procedures which led to a waste of court time and cost the litigating parties more money. Hence the existence of periods for challenging translations may contribute to shortening the time of both court and parties, so the judge does not have to request a translation of the opposing party, and then he sends the translations to an expert translator to see the compatibility and determine which is more accurate. Adopting such periods is helping to shortening the time of the case, so that hearings are limited to pleading only on the subject matter of the dispute.

Conclusion and practical advice:

When negotiating with foreign-speaking parties, the lawyer must consider several points; The most important of them is that: Is it in the client's interest to write the contract in two different

Multilingual contracts

languages? Will this 'writing bilingual contract' help to understand and implement the contract smoothly, which serves the interests of both parties in general and the client in particular? Therefore, the following points must be considered:

1. The lawyer shall know and determine the legal system that is considered the best for his client. This shall be done according to the place of implementation or according to the parties' choice of the law applicable to the contract. Hence if the Saudi law is not the most appropriate for any reason, then reference must be made to the law that is best suited to the client and an explanation of those reasons, for example, if the place of implementation is outside the Kingdom or the assets of the other party are outside the Kingdom, so the Arabic language is not the language that can be identified as the main and official language of the contract, so the lawyer must determine the foreign language as the original language of the contract to ensure a good understanding of the judge in that system or that country while keeping the Arabic language as a signed and considered official version for the purposes of knowing the parties' intentions in general.
2. When dealing with a multilingual contract (either because the contract is related to other contracts written in a language other than Arabic, or it was written in another language besides Arabic), it is best to deal with a lawyer who is fluent in both languages. It is often appropriate to appoint a local lawyer from the other party's state. To contribute to reviewing and auditing the contract in his native language to ensure clarity and ability to implement.
3. If the Saudi lawyer is not able to find a professional lawyer to translate the contract in the language of the other party, he must clarify this to the client with an indication of the kind of problems that inaccurate translations may cause. Therefore, it is possible to start translating each clause separately until the contract is completed, then after that, you shall read it in full and link the articles together. Moreover, it is possible to avoid terms that carry multiple meanings, contradictory or difficult to explain or those words that are difficult to find an accurate Arabic equivalent to match. Therefore, the foreign attorney who is auditing the contract shall build a coherent contract based on the need to ensure that he knows the intent of the contract and the parties' intentions and goals for the contract.
4. If the language of the contract is not English, the lawyer can work on obtaining a certificate from the office of a licensed lawyer or translator in that country to certify that the contract written in his language is identical in meaning to the English language copy and it is complete and accurate as a guarantee for the accuracy of the meanings of the contract texts to preserve the rights of the parties, especially the Saudi party.
5. The lawyer shall ensure that each party to the contract has signed all copies of the contract and has ticked each page of it. If there are appendices, they must also be marked in the margin of each copy of the contract.

-
6. The parties and their attorneys should consider time, resources including legal fees and costs for drafting or auditing contracts. The responsibilities of translation and auditing must also be defined tightly and accurately, as the parties to the contract often dispute the meaning of one word in the contract, which requires verification of translations.
 7. Such steps require finding proficiency lawyers to be able to read the foreign text with a critical eye and provide a legal opinion that serves the client.

